التقرير الاعلامي الشهري
عن انشطة وفعاليات هيئة مكافحة الفساد
(شهر كانون الأول / 2019)

- محكمة جرائم الفساد: احكام بالاشغال الشاقة بحق متهمين بقضايا فساد
- انضمام هيئة مكافحة الفساد للشبكة الاوروبية للوقاية من الفساد
- عقد المؤتمر الدولي بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد
- إطلاق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لمكافحة الفساد
- (904) شكوى وبلاغ مجموع ما تلقته الهيئة خلال عام 2019
- (180) شكوى وبلاغ تلقتها الهيئة خلال الشهر الماضي
- (16) ملف احيلت لنيابة جرائم الفساد
- إنجاز(133) شكوى وبلاغ * تحويل (29) ملف للتحقيق الداخلي
- استلام (242) إقرار ذمة مالية
- رفع السرية عن (34) جهة * 10 جولات فحص ميداني
- توقيع (8) مذكرات تعاون وتفاهم محلية وعربية ودولية
- إطلاق تطبيق نظام الشكاوى عبر الهواتف الذكية

الدائرة الاعلامية- هيئة مكافحة الفساد - 2020/1/5

أدانت محكمة جرائم الفساد خلال شهر كانون الأول 2019، ستة متهمين بقضايا فساد، واصدرت احكاماً متباينة بحقهم كان اشدها حكماً بالحبس والوضع بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات، فيما أحال رئيس هيئة مكافحة (16) ملف للنيابة العامة بعد التحقق من احتوائها على شبهات فساد خلال الشهر ذاته.

وتلقت الهيئة خلال شهر كانون أول ما مجموعه (180) شكوى وبلاغ، ليبلغ مجموع ما تلقته الهيئة خلال العام 2019 (904) شكوى وبلاغ حسب الادارة العامة للشؤون القانونية والادارة العامة للمعلومات والمتابعة في هيئة مكافحة الفساد.

وأنجزت خلال ذات الفترة ما مجموعه (133) شكوى وبلاغ خلال الشهر الماضي ومدورة عن اشهر ماضية، ردت منها (26) لعدم الاختصاص، وحفظت (84) منها لعدم ثبوت شبهات فساد، فيما حولت لجهات أخرى (4) شكاوى وبلاغات وضم (2) الى قضايا اخرى للاحتواء على نفس الموضوع، وأحالت الهيئة (16) ملف الى النيابة العامة بعد التأكد من وجود شبهات فساد.

كما حولت الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة (29) ملف بعد استكمال اجراءات التدقيق وجمع الاستدلالات وثبات شبهات فساد للإدارة العامة للشؤون القانونية لاستكمال اجراءات التحقيق، في حين استلمت الهيئة (242) اقرار ذمة مالية، اضافة الى توقيع (8) مذكرات تفاهم وتعاون مع مؤسسات رسمية واهلية محلية وإقليمية ودولية، كما انضمت هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية للشبكة الاوروبية للوقاية من الفساد، واطلقت هيئة مكافحة الفساد تطبيقا الكترونيا للإبلاغ عن الفساد.

وعكست هذه الاجراءات جدية الخطوات والاجراءات التي تعمل هيئة مكافحة الفساد على تنفيذها في اطار قانون مكافحة الفساد على مستوى الملاحقة القانونية والقضائية لمرتكبي جرائم الفساد وضمان عدم افلاتهم من العقاب، وانسجاماً مع المخرجات والتوصيات التي اعتمدها المؤتمر الدولي الذي نظمته هيئة مكافحة الفساد في رام الله بعنوان "حوكمة ونزاهة من اجل التنمية المستدامة"، واطلاق الخطة الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد التي باشرت الهيئة بالتعاون مع الشركاء لتنفيذ محاورها وعقد العديد من الانشطة والفعاليات المحلية في هذا الاتجاه.

"الاشغال الشاقة بحق مدانين بجرائم فساد"

أدانت محكمة جرائم الفساد خلال شهر كانون الأول 2019، ستة متهمين بقضايا فساد، واصدرت احكاماً متباينة بحقهم، كان اشدها حكماً بالحبس والوضع بالاشغال الشاقة لمدة عشر سنوات، وحكماً بحق مدانٍ آخر بالحبس مدة سبع سنوات، وذلك استنادا إلى التحقيقات التي قامت بها هيئة مكافحة الفساد ونيابة جرائم الفساد أصولاً، والبينات والمرافعات التي قدمتها النيابة العامة بحق المتهمين.

حيث أصدرت المحكمة قرارها بحق اثنين من المدانين بوضعهما بالأشغال الشاقة المؤقتة، فقررت وضع المدان الاول بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة عشر سنوات، ووضع المدان الاخر بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة سبع سنوات على ان تحسم لكل واحد منهما مدة التوقيف على ذمة الدعوى.

في حين حكمت المحكمة على متهمٍ ثالثٍ بالسجن لمدة ثلاث سنوات عملاً بأحكام المادة 279 من قانون الاجراءات الجزائية رقم 3 لسنة 2001 والزام المدانين الاول والثاني والثالث بدفع 1,000 دينار أردني مصاريف الدعوى لكل واحد منهم.

كما ادانت محكمة جرائم الفساد المنعقدة في مدينة رام الله، ثلاثة متهمين بتهم عرض ودفع وقبول الرشوة، واصدرت حكمها بالحبس الفعلي بحق المتهم (ع،ز،ح) لمدة ثلاث سنوات وغرامة 200 دينار اردني، اضافة الى نفقات محاكمة بقيمة 1,000 دينار اردني، والحبس الفعلي بحق المتهم (ع،ر،ا) والمتهم (ع،ع،ع) لمدة عام مع دفع غرامة مالية بقيمة 200 دينار اردني ونفقات محاكمة بقيمة 1,000 دينار اردني لكل منهما.

وجاء قرار الادانة بحق المتهمين الثلاثة في اعقاب قرار الاحالة من قبل هيئة مكافحة الفساد بتاريخ 2013/9/8 بعد جمع كافة البيانات والاستدلالات واجراء الفحص والتدقيق اللازمة بشأن الاوراق والتحريات تبين وجود دلائل قوية على ارتكاب جرم الفساد خلافا للمادتين (1) و (25) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم(1) لسنة 2005.

وقررت هيئة مكافحة الفساد وعملا بالمادة (21) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) احالة جميع الاوراق المتعلقة بهذه القضية لنيابة مكافحة الفساد اصولاً لتحريك ومباشرة واقامة الدعوى الجزائية بحقه و/او بحق كل من يثبت تورطه بالاشتراك او التدخل لإتمام هذه الجرائم والسير بالدعوى بما يتفق وصحيح القانون.

"ملخص الإنجازات"

خلال شهر كانون أول المنصرم بلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال الشهر المنصرم (180) شكوى وبلاغ، حيث تم انجاز ما مجموعة (133) شكاوى وبلاغ خلال الشهر الماضي ومدورة من اشهر سابقة، وفي اطار متابعة كافة الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الدوائر المختصة في الهيئة، فقد جرى حفظ (84) شكوى وبلاغ اضافة الى رد (26) شكوى وبلاغ، وتحويل (4) شكاوى وبلاغات لجهات اخرى وضم (2) من الشكاوى لملفات اخرى للاحتواء على الموضوع ذاته. في حين أحال رئيس هيئة مكافحة الفساد للنيابة العامة (16) شكوى وبلاغ بعد التحقيق من وجود شبهات فساد فيها.

الى ذلك استلمت الهيئة خلال الشهر المنصرم ما مجموعه (242) إقرار ذمة مالية، في حين كلفت الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة خلال الشهر نفسه (135) جهة لتعبئة إقرارات الذمة المالية، كما قامت الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة بـ (10) زيارات تفتيش ميدانية لهيئات ومؤسسات مختلفة.

المؤتمر الدولي
(حوكمة ونزاهة من اجل التنمية المستدامة)

عقدت هيئة مكافحة الفساد مؤتمرها الدولي الاول "حوكمة ونزاهة من من أجل التنمية المستدامة"، بحضور سيادة الرئيس محمود عباس وتحت رعايته، وذلك خلال الفترة الواقعة بين 9-11 كانون الأول 2019، حيث شهد مناقشة أكثر من سبعين ورقة عمل وبحث علمي، من قبل مختصين وخبراء محليين وإقليميين ودوليين، وشدد المؤتمرون خلال المؤتمر على ان الاحتلال هو المعيق الأول لجهود التنمية في فلسطين، فهو بكل تأكيد لا يريد لنا أن نتقدم ونتطور، وهو معيق دائم لجهود الدولة في سعيها لتحسين مستوى معيشة مواطنيها وتحقيق الامن والرخاء.

وثمن المؤتمرون حضور ورعاية سيادة الرئيس محمود عباس وافتتاحه المؤتمر في مقر الرئاسة، وحرصه الشديد على تطبيق مبادئ الحوكمة والنزاهة في الدولة الفلسطينية، وأكد المؤتمرون على أهمية وجود قانون يكفل ويضمن الحق في الحصول على المعلومة من مصدرها بكل سهولة ويسر، ومتابعة ذلك مع جهات الاختصاص بالدولة، لتكون فلسطين الدولة الثامنة عربياً التي تتبنى وتصدر مثل هذا القانون.

وشدد المؤتمرون على أهمية وضرورة إعداد وتبني ميثاق وطني للنزاهة والشفافية، ووضع الآليات والضمانات الكفيلة باعتماده وتضمينه بمنظومة العمل المعتمدة في قطاعات الدولة المختلفة.

وأكد المؤتمرون على ضرورة احترام وتطبيق مبدأ سيادة القانون باعتباره الضمانة الأساسية لتمتع الجميع بحقوقهم التي أقرتها القوانين لا سيما الحق في التعليم والصحة والأمن.

"الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة"

حققت الادارة العامة للمعلومات والمتابعة في الهيئة جملة من الانجازات خلال الشهر المنصرم، حيث بلغت الشكاوى والبلاغات المحالة للإدارة العامة للمعلومات والمتابعة خلال الشهر المنصرم ما مجموعه (172) شكوى وإبلاغ وتحري، حوالي (64.5%) منها كانت ضد إساءة استعمال السلطة بواقع (111) شكوى وبلاغ وعمل تحري، فيما نالت جريمة الواسطة والمحسوبية (17) شكوى وبلاغ وعمل تحري، بينما توزعت باقي الشكاوى والبلاغات ما بين استثمار الوظيفة، والاختلاس، والرشوة، والتزوير، واساءة الائتمان، والكسب غير المشروع.

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى
اساءة استعمال السلطة	111
استثمار الوظيفة	4
الاختلاس	2
التهاون في أداء الواجبات العمومية	10
الرشوة	3
الواسطة والمحسوبية	17
التزوير	3
اساءة الائتمان	1
كسب غير مشروع	6
عدم الإختصاص	15
المجموع	172

توزيع الشكاوى والبلاغات حسب الموضوع

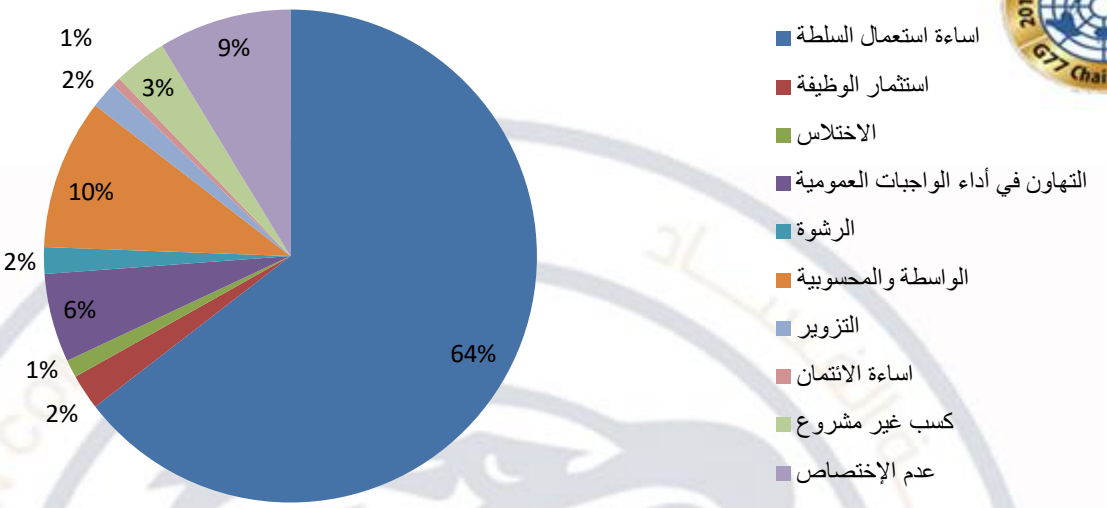

""الإدارة العامة للشؤون القانونية""

بلغ عدد الشكاوى والبلاغات الواردة للهيئة المسجلة على سجل التحقيق لدى الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال شهر كانون أول المنصرم (37) شكوى وبلاغ، (64.1%) منها تعلقت بالقطاع العام، فيما تعلقت (11) منها بالهيئات المحلية، و(2) ضد الاتحادات والنقابات، بالإضافة لواحدة ضد جمعيات.

الجهة	عدد الشكاوى الواردة
قطاع عام	24
هيئات محلية	10
جمعيات	1
اتحادات ونقابات	2
المجموع	37

أما من حيث موضوع الشكاوى والبلاغات، فإن إساءة استخدام السلطة نالت على القسط الأوفر من مجموع الشكاوى والبلاغات بنسبة بلغت (38%)، بواقع(14) شكوى وبلاغ، أما باقي الشكاوى والبلاغات فتوزعت ما بين الكسب غير المشروع،وإساءة الائتمان، والواسطة والمحسوبية، والتزوير واستثمار الوظيفة، والرشوة، والاختلاس، والتهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية، بالإضافة لـ (4) شكاوى وبلاغات من خارج اختصاص الهيئة.

موضوع الشكوى والبلاغ	عدد الشكاوى
عدم اختصاص	4
كسب غير مشروع	2
اساءة ائتمان	1
واسطة ومحسوبية	5
استثمار وظيفي	6
اساءة استخدام سلطة	14
اختلاس	2
رشوة	1
تهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية	2
المجموع	37

توزيع شكاوى وبلاغات شهر كانون الأول من حيث الموضوع

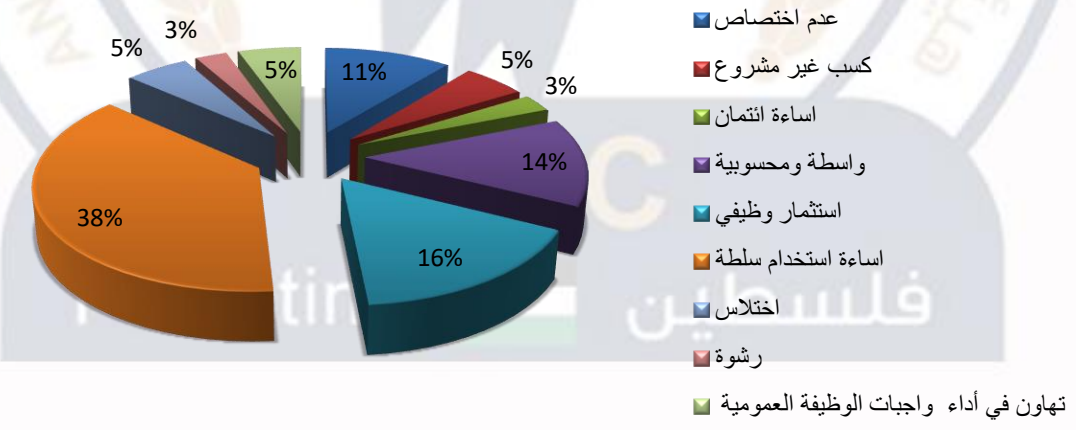

"اقرارات الذمة المالية"

إستلمت الهيئة خلال شهر كانون الأول المنصرم ما مجموعه "242" إقرار ذمة مالية، نالت الجمعيات الخيرية الحصة الأكبر منها بواقع "88" إقرار بنسبة 36.3%، في حين كلفت الهيئة خلال الفترة ذاتها (135) جهة بتعبئة إقرارات الذمة المالية، معظمها من الجمعيات التعاونية.

"التدقيق والتفتيش ورفع السرية المصرفية"

قامت دائرة التدقيق والتفتيش التابعة للإدارة العامة للمعلومات والمتابعة في الهيئة خلال كانون أول بـ (10) زيارات تفتيش ميدانية، واحدة منها للهيئات المحلية، وثلاثة للجمعيات، وثلاثة لمؤسسة حكومية واثنتان للاتحادات، وواحدة للنقابات، بالإضافة لمتابعة تنفيذ قرارات رفع السرية المصرفية لـ (6) ملفات متعلقة بـ(34) جهة، وذلك للحصول على المستندات والكشوفات المطلوبة.

"انشاء الادارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد"

تم انشاء هذه الادارة العامة للنزاهة والوقاية من الفساد في هيئة مكافحة لتحقيق رسالة الاستراتيجية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد حتى العام 2022 والتي تسعى فيها فلسطين لمكافحة الفساد، والحد من مظاهره المختلفة في المجتمع الفلسطيني، ومعالجة اسبابه، والوقاية منه، وتفعيل الثقافة المجتمعية الرافضة له، وذلك بالشراكة بين المؤسسات الوطنية الرسمية والمجتمعية والتعاون مع المجتمع الدولي، من خلال وضع سياسات وطنية واجراءات وقائية ورقابية جدية، وملاحقة ومحاسبة فاعلة تحقق الردع العام للفساد بكافة اشكاله وتمنع الإفلات من العقاب.
يستهدف محور الوقاية في الاستراتيجية الخاضعين لقانون مكافحة الفساد بكافة القطاعات لا سيما الخدماتية منها والتي تم استهدافها بالاستراتيجيات السابقة في إطار السعي لتحصينها من مخاطر الفساد باعتباره أكثر عرضة من غيرها لمخاطر الفساد كما الحال في القطاع الصحي، القطاع الدبلوماسي، القطاع الامني، قطاع الحكم المحلي، قطاع العدالة، والقطاع الخاص، قطاع إدارة المال العام.

"لقاءات ومشاركات رسمية"

شارك رئيس هيئة مكافحة الفساد معالي المستشار الدكتور احمد براك في أكثر من عشرين لقاءً رسميا خلال شهر كانون أول المنصرم، حيث عقد سلسلة من الإجتماعات مع سفراء ووزراء وممثلين عن الهيئات والمؤسسات الرسمية والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني وإعلاميين واكاديميين، مؤكدا على سياسة الانفتاح التي تتبناها الهيئة بهدف إشراك الكل الفلسطيني في جهود مكافحة الفساد.
كما شارك رئيس الهيئة في مؤتمر إئتلاف أمان، ومؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الثامنة والذي عقد في دولة الامارات العربية المتحدة، بالإضافة لمشاركته بسلسلة من ورش العمل والتدريبات واللقاءات التي نظمتها الهيئة بالتعاون مع شركاءها.

وفي إطار حرص هيئة مكافحة الفساد على تطوير قدرات كادرها الوظيفي، لرفع مهاراتهم وقدراتهم في جميع المجالات لتعزيز قدرتهم على خدمة الشعب الفلسطيني بأفضل صورة ممكنة، من خلال المشاركة بالعديد من الورشات واللقاءات والمؤتمرات والدورات محليا وعربيا ودوليا.

حيث شارك وفد من الهيئة في مؤتمر "حوكمة الادارة العامة الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في العالم العربي" والذي عقد في مدينة مسقط في سلطنة عُمان، بالإضافة لمشاركة وفد من الهيئة في ورشة عمل أساليب مبادلة الخطط الاستراتيجية (السيناريوهات) لتحقيق الأهداف المؤسسية في دولة ماليزيا، والمشاركة في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في دورته الثامنة والذي عقد في دولة الامارات العربية المتحدة، بالإضافة للمشاركة بعدد من الدورات واللقاءات المحلية.

"الاستراتيجية عبر القطاعية لمكافحة الفساد"

خلال المؤتمر الدولي "حوكمة ونزاهة من أجل التنمية المستدامة"، أعلنت هيئة مكافحة الفساد عن إطلاق الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022، كما عقدت الهيئة خلال الشهر المنصرم عدد من اللقاءات وورش العمل مع مختلف الشركاء لمناقشة آلية تنفيذ الاستراتيجية ووضعها موضع التنفيذ، حيث عملت الهيئة على إعداد استراتيجية تشاركية انطلاقا من الايمان بان مكافحة الفساد مسؤولية جماعية، ويجب أن يشارك جميع أبناء الشعب الفلسطيني وكافة المؤسسات والهيئات والوزارات الشريكة للهيئة في تنفيذها ، ولذلك سعت الهيئة خلال الأشهر السابقة لتوقيع عشرات اتفاقيات التعاون والتشارك مع مختلف المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لإشراكها في تنفيذ الإستراتيجية.

"تعزيز التعاون المشترك"

وقعت هيئة مكافحة الفساد خلال الشهر المنصرم (8) مذكرات تفاهم وتعاون مع كل من لجنة الانتخابات المركزية، ووزارة الثقافة، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة المالية، ووزارة الإعلام، وجهاز الدفاع المدني، والهيئة العامة لمكافحة الفساد في دولة الكويت، ومركز الرؤى للدراسات التنموية الإستراتيجية في الاردن.

كما نظمت الإدارة العامة للتخطيط في الهيئة (7) ورشات عمل ودورات تدريبية ولقاءات تشاورية خلال الشهر المنصرم، حيث نظمت الهيئة لقاء تشاوري بالتعاون مع ائتلاف أمان مع شركاء الهيئة بهدف تضمين الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد 2020-2022 في عمل الوزارات والهيئات الرسمية والخطط القطاعية وعبر القطاعية، وورشة عمل خاصة بمناقشة واستعراض "الاستراتيجية الوطنية عبر القطاعية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد

٢٠٢٠-٢٠٢٢" والذي نظمتها الهيئة بالتعاون مع ائتلاف امان والهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية، بالإضافة لتنظيمها لدورة متخصصة بالشراكة مع جهاز الامن الوقائي بمشاركة (70) ضابطا من ضباط جهاز الامن الوقائي على مستوى المحافظات الشمالية، ورشة عمل لتعزيز تدابير الوقاية من الفساد من خلال نظامي الهدايا وتضارب المصالح، بالإضافة لورشتي عمل لموظفي كل من وزارة الثقافة وجهاز الدفاع المدني، كما وعقدت الهيئة لقاءً توعويا لطلبة مدرسة بنات اذنا الثانوية، بهدف الاطلاع على عمل الهيئة وإنجازاتها، والتعرف على آلية عملها واختصاصاتها.

"التعاون مع المؤسسات الإعلامية"

عملت الدائرة الإعلامية في الهيئة على تعزيز تعاونها مع مختلف المؤسسات والجهات الإعلامية الرسمية والخاصة، وذلك بهدف الوصول لأكبر شريحة ممكنة من المجتمع الفلسطيني، وتعزيز الثقافة المجتمعية الرافضة للفساد، وتعريف المواطنين بعمل الهيئة واختصاصاتها وانشطتها، وتشجيع المواطنين على تقديم الشكاوى والبلاغات ضد شبهات الفساد، ولذلك عقدت الدائرة الإعلامية خلال الشهر المنصرم سلسلة من الاجتماعات مع مؤسسات إعلامية أهمها هيئة الإذاعة والتلفزيون، وجريدة الحياة، ووكالة وطن للأنباء، ونقابة الصحفيين الفلسطينيين، فضائية القدس التعليمية التابعة لجامعة القدس المفتوحة.

كما صدر عن الدائرة الإعلامية في الهيئة خلال الشهر المنصرم (27) خبرا وتقريرا صحفيا، تم تعميمها على مختلف الوكالات والمؤسسات الإعلامية، والصحف المحلية، كما عملت الدائرة الإعلامية على تنسيق عدد من اللقاءات الصحفية في القنوات التلفزيونية والإذاعات المحلية، حيث تم إستضافة موظفي ومسؤولي الهيئة في أكثر من منبر إعلامي للحديث حول أنشطة الهيئة وإنجازاتها ومؤتمرها الدولي، ومنها فضائية النجاح، وراديو نساء اف ام، ووكالة وطن، وتلفزيون فلسطين، واذاعة صوت فلسطين، ووكالة معان وغيرهم.

تفعيل تطبيق نظام الهواتف الذكية للابلاغ والشكاوى

أطلقت دائرة تكنولوجيا المعلومات في الهيئة تطبيقا للهواتف الذكية خاص بالهيئة، يُمكن مستخدميه من أخبار الهيئة بكل سهولة وبساطة، بالإضافة لإمكانية تقديم الشكاوى والبلاغات من خلاله، حيث تم تحميل التطبيق على متجري "Play Store" و"APP Store" ليتمكن مستخدمي الأجهزة الذكية بمختلف أنواعها من استخدامه والاستفادة منه في الابلاغ وتقديم الشكاوى عن شبهات الفساد والاتصال والتواصل مع الهيئة، الامر الذي انعكس بصورة واضحة على زيادة في عدد الشكاوى والبلاغات التي ترد للهيئة مقارنة مع الاشهر الماضية.

الدائرة الاعلامية

هيئة مكافحة الفساد